

فيروس كورونا: تأزم الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المواجهة Coronavirus Pandemic: The Deterioration of Arab Economies and Options for Confrontation

طروبيا ندير

Trobia Nadir

جامعة أحمد دراية - أدرار، الجزائر، nad.troubia@univ-adrar.dz

University of Ahmed Draia - Adrar, Algeria, nad.troubia@univ-adrar.dz

تاريخ النشر: 2020/07/31

تاريخ قبول النشر: 2020/07/14

تاريخ الإستلام: 2020/06/26

ملخص:

لقد كان للانتشار السريع لفيروس كورونا وصعوبة احتوائه، فضلا عن إيجاد اللقاح المضاد له أوقع العالم في خسائر مادية وبشرية غير مسبوقة، الأمر الذي جعل جميع دول العالم تسعى لإيجاد حلول بديلة من شأنها التخفيف من الآثار المترتبة عن هذا الوباء. وعليه يكمن الهدف من هذا البحث في إلقاء الضوء على الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، خصوصا الاقتصاديات العربية، وتحديد الإستراتيجيات المنتهجة للتخفيف من حجم الخسائر المتزايدة، وقد افترضنا في البحث أن فيروس كورونا قد أثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي العربي، وتوصلنا في النهاية إلى جملة من النتائج أهمها شح الإيرادات المالية بسبب انهيار أسعار المواد الأولية خاصة النفط، وشلل في القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات مفتاحية: فيروس كورونا؛ كوفيد-19؛ الاقتصاد العربي؛ النفط؛ الصين؛ الدعم المالي.

تصنيفات JEL : P45, Q41, F19.

Abstract:

The rapid spread of Coronavirus pandemic, the difficulty of containing it as well as the failure to find an appropriate vaccine for it, have left the world suffering its subversive material and human losses. As a result, all countries around the world have pursued various measures and strategies to mitigate the effects of this epidemic.

The aim of this research is to shed light on the negative effects of the Covid-19 pandemic on the global economy, in general, and on Arab economies in particular, including the retreat of financial revenues due to the collapse of oil prices and the paralysis of the most productive sectors, which both led to the rise of unemployment rates and the decrease of economic growth.

Finally, the strategies that have been adopted by states to mitigate the enormous economic impact of this pandemic will be outlined.

Keywords: Coronavirus, COVID-19; Arab Economy; Oil, China; Financial Support.

JEL Classification Codes: P45, Q41, F19.

المؤلف المرسل: طروبيا ندير، الإيميل: nadirt21@yahoo.fr

1. مقدمة:

مع نهاية العام الماضي وبالتحديد في ووهان Wuhan أحد أهم أقاليم جمهورية الصين الشعبية، ومعتقل ترسانتها الصناعية والاقتصادية، ظهرت أول الإصابات بفيروس كورونا Coronaviruses، والذي سرعان ما انتشر في كل المدن الصينية قبل أن ينتقل إلى باقي العالم، محدثا تغييرات جذرية في أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أجبر حكومات الدول على التعامل معه بجدية، لاسيما وأنه أسرع الأوبئة انتشارا وأشدّها خطورة على الإنسان في عالمنا المعاصر.

فقد سارعت الدول دون استثناء لاتخاذ تدابير احترازية ووقائية للحيلولة دون إتساع رقعة الوباء، محليا ودوليا، في ظل إنعدام العلاج المناسب له، حيث تمثلت تلك الإجراءات أساسا في فرض الحجر الكلي أو الجزئي على بعض المناطق، إلى جانب إيقاف جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية كآلية لإلغاء كل مظاهر الاتصال البشري بين الأفراد إلا في أضيق الحدود، والاقتصار على استخدام الوسائط التكنولوجية كبداية للإلتزام المهام المستعجلة وضمان استمرارية الحياة.

فالدول العربية، كغيرها من دول العالم، لا تزال تتكبد العديد من الخسائر من جراء الجائحة، وإن كانت بنسب متفاوتة تبعا لاختلاف الوضع المعيشي من دولة إلى أخرى، والأمر يزداد سوء يوما بعد يوم لعدم التوصل إلى لقاح فعال ضد الفيروس. وهنا يصل بنا المقال إلى طرح الإشكالية التالية:

– فيما تتمثل تداعيات فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي العربي وما هي سبل المواجهة لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي؟

وتتمحور الإشكالية حول الفرضية الأساسية التالية:

– إن الإنتشار الواسع لفيروس كورونا عالميا قد أثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية. ولمعالجة الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وهو مناسب لمثل هذه الدراسات، الهدف منه هو دراسة الظاهرة المتمثلة في فيروس كورونا، وتحليل تداعياتها على الإقتصاد العالمي عموما، والاقتصاد العربي خصوصا، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- 1 – المضمون النظري لفيروس كورونا.
- 2 – المظاهر المختلفة لتأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.
- 3 – الإستراتيجيات المنتهجة لتعزيز الأمن الاقتصادي العربي أمام جائحة كورونا.

2. المضمون النظري لفيروس كورونا:

يعتبر فيروس كورونا من أشد الفيروسات فتكا في العصر الحديث، فحسب منظمة الصحة العالمية فإن كورونا هو سلالة واسعة من الفيروسات والتي قد تنسب في مرض خطير على الإنسان، يطلق عليه اسم (كوفيد-19) COVID-19 المستجد، وتتمثل أعراضه الأساسية في الحمى والإرهاق والسعال الجاف بالإضافة إلى

إمكانية حدوث أعراض أخرى كالألام والأوجاع، واحتقان الأنف، والصداع، والتهاب الملتحمة، وألم الحلق، والإسهال، وفقدان حاسة الذوق أو الشم، وظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين¹.

فقد اقترحت منظمة الصحة العالمية تسمية الفيروس في البداية باسم (جديد فيروس كورونا) واختصارا باسم 2019-nCov وذلك في جانفي 2020، لتعلن الإسم النهائي له بـ كوفيد 19 في 11 مارس 2020²، أي بعد ثلاثة أشهر من ظهور الفيروس في مدينة ووهان التابعة لولاية هوبي Hubei في شرق الصين.

وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد الإصابات المؤكدة بالفيروس حول العالم تناهز 9.2 مليون شخص، منها ما يقرب من 5 ملايين إصابة تماثلت للشفاء أي بنسبة 53.83% في حين تجاوز عدد الوفيات حاجز 474 ألف شخص مثلما يوضحه الجدول الموالي:

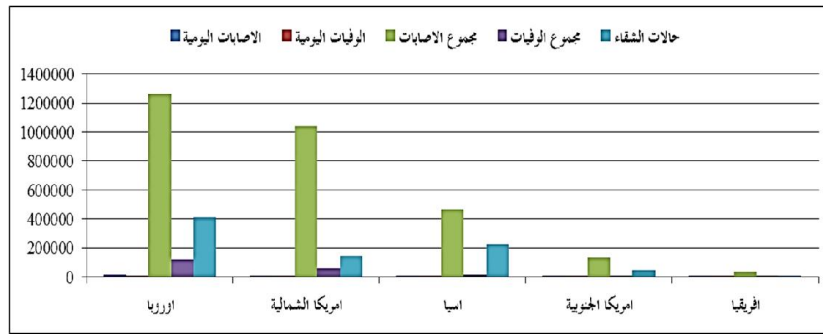
الجدول 01: الحالات المسجلة لفيروس كورونا في العالم منتصف جوان 2020

الوفيات اليومية	حالات مؤكدة يوميا	حالات الشفاء	تحت العناية	مجموع الوفيات	الحالات المؤكدة
1246	25734	4955415	3776464	474730	9206609

Source : <https://elaph.com/coronavirus-statistics.html>, (accessed on June 20th, 2020)

فالميزة الأساسية للفيروس هو سرعة إنتشاره بشكل رهيب، حيث بات من الصعب إحتواؤه خاصة خلال الأشهر الأولى من هذا العالم، إذ كانت عدد الإصابات اليومية في ارتفاع مضطرد، لاسيما في الدول المتقدمة والمتمركزة أساسا في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهما القارتين المتضمنة لأعلى الإصابات على الإطلاق مثلما يعكسها الشكل الموالي.

الشكل 01: إصابات فيروس كورونا في العالم حسب القارات جوان 2020



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الإحصائيات المتوفرة على الرابط التالي:

<https://elaph.com/coronavirus-statistics.html>, (accessed on June 20th, 2020)

إن كنا نرى أن هناك إجماع شبه كلي على أن كوفيد-19 هو مرض خطير يصيب الجهاز التنفسي، إلا الظروف المصاحبة لظهور المرض وانتشاره المرعب فتح الباب على مصرعيه للعديد من التأويلات السياسية والاقتصادية والدينية والعسكرية وغيرها، ولعل أهمها يتلخص فيما يلي³:

1. الطبقة الثيوقراطية (الدينية) ترى أن كورونا ما هي إلا نتيجة لأكل الأفراد للحوم الكلاب والقطط وبعض الحيوانات المحرمة شرعا، بل واعتبروا كذلك أن المرض هو عقاب من الله ونصرة للمستضعفين في الأرض كالايغور أمام ما يتعرضون له من عمليات الإبادة وسياسات التطهير العرقي.
2. أما الطبقة البراغمية فتعتبر أن كورونا ما هي إلا حربا اقتصادية بين الدول العظمى التي تحكم العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا.

3. في حين أن رجال السياسة ذهبوا إلى القول أن هذا الفيروس ينطوي على حرب خفية وصراع بين الدول، تسعى من خلاله دولة ما إلى تدمير دولة أخرى دون استخدام الأسلحة التقليدية المعروفة. وهو ما يعزز موقف نظرية المؤامرة في مثل هذه الظروف، فقد اتهمت كل من الصين وإيران الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الفيروس في بلدانها واستخدامه كسلاح بيولوجي ضدها، في الوقت الذي تتهم فيه بلدان أخرى الصين على تعمدتها تسريب الفيروس من معاملها وتستترها على مدى خطورتها، إلا أنه لا يوجد دليل قاطع يثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من عملت على نشر الفيروس في الصين وإيران، فضلا عن استخدامه كسلاح، كما أنه لا يوجد دليل واضح على أن الفيروس مطور صينيا لخدمة أغراض إقتصادية ودولية لها⁴.

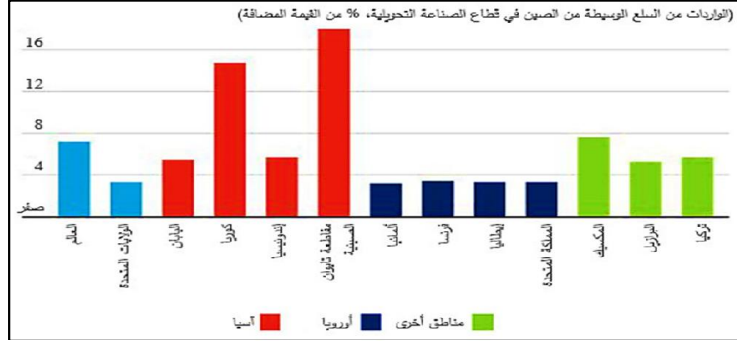
3. المظاهر المختلفة لتأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي:

1.3 انعكاسات فيروس كورونا على بعض جوانب الاقتصاد العالمي:

غالبا ما تتسبب الأوبئة في أضرار جسيمة على الإقتصاد، خصوصا إذا استمرت لفترات طويلة دون الوصول إلى علاج مضاد لها، فجل الاقتصاديات الدولية لا تزال تتكبد خسائر متوالية جراء تفشي فيروس كورونا المستجد، حيث ترى الهيئات الدولية مثل صندوق الدولي والبنك العالمي؛ أن هذا الوباء كان ولا يزال أشد فتكا مقارنة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ذلك أن فيروس كورونا أدى إلى وقف شبه كلي لجميع القطاعات الحيوية، كالصناعة والزراعة والتبادلات التجارية والسياحة وغيرها، وأن العودة بها إلى سابق عهدها من النشاط ليس بالأمر الهين.

نرى أن السبب الرئيس في هذا الدمار الذي لحق بالإقتصاد العالمي هو تعثر الاقتصاد الصيني الذي ظل لفترة معتبر كأكبر بؤرة للوباء في العالم، مما انعكس سلبا على العديد من دول العالم لكون أن الصين من أهم الشركاء التجاريين لها (انظر الشكل 02)، ليس هذا فحسب، فمع بداية القرن الواحد العشرين ظهرت الصين كرابع قوة اقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وثالث دولة تجارية⁵، وهي اليوم تساهم بنسبة 39% في النمو الاقتصادي العالمي حسب بيانات صندوق النقد الدولي⁶.

الشكل 02: الصين مورد رئيس للسلع الوسيطة إلى باقي العالم



Source : <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>, (accessed on June 22th, 2020)

الملاحظ أن الصين تُشكل موردا رئيسا للسلع الوسيطة لمعظم الدول الصناعية الكبرى، وتدخل هذا السلع في عمليات الإنتاج الخاصة بالإلكترونيات والميكانيك وغيرها، وادت عمليات الحجر المنزلي وإغلاق المصانع في الصين مع بداية الأزمة إلى تضرر تلك الصناعات وإفلاس بعضها بسبب ارتفاع التكاليف من جراء البحث عن بدائل للتوريد، وهي في الغالب مكلفة مقارنة بالسلع الصينية.

فقد ذكرت "كيوجين Keyu Jin" في مقال لها بعنوان "صعود الصين" نُشر في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي منتصف سنة 2019، أن على العالم أن يستعد لتحول الصين إلى أول اقتصاد سوق صاعدة مؤثرا على النظام، وينبغي أن يستعد للمزيد من التقلبات وعدم اليقين عندما تُصبح الصين أكثر اندماجا مع الأسواق المالية العالمية، وينبغي أن يستعد للصدمات التي ستتسبب فيها الصين للاقتصادات النامية تحديدا ولكن على نطاق أوسع بكثير وبقوة دافعة وزخم أكبر⁷.

ووفق الإحصائيات السالفة الذكر عن فيروس كورونا، فإن الاقتصادات المتقدمة هي الأكثر تضررا من غيرها، وهي التي تؤدي دورا محوريا في الاقتصاد العالمي، على غرار مجموعة السبعة G7⁸ والصين، وهي التي تساهم بأكثر من 60% من إجمالي الناتج العالمي، و65% من الناتج الصناعي، و41% من إجمالي الصادرات المصنعة، بالإضافة إلى أن بعضا من هذه الدول كالصين، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان تؤدي دورا أساسيا في سلاسل التوريد العالمية، ولذا يرى البعض أن الآثار السلبية للوباء كانت جد وخيمة من خلال ثلاث قنوات أساسية⁹:

1. إنقطاع الإنتاج، حيث ضرب الفيروس مركز الإنتاج الصناعي العالمي في شرق آسيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا؛

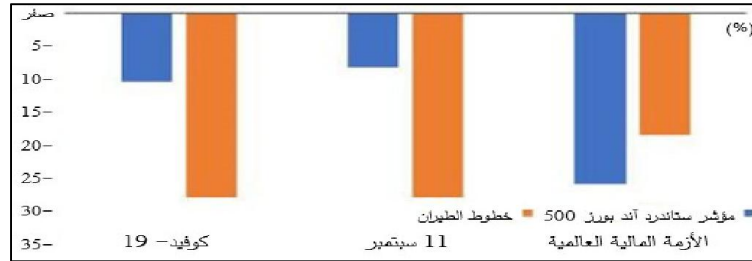
2. تعطل قنوات التوريد العالمية، حيث أن توقف الإنتاج في الدولة الموردة يؤثر بشكل أساسي ومباشر على الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى؛

3. تقهقر معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى وامتداد أثرها لباقي الدول.

فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تكبد الإقتصاد الألماني خسائر فاقت النصف تريليون أورو Euro نهاية الربع الأول من 2020 إلى جانب فقدان أكثر من نصف مليون عامل لوظيفة بسبب الجائحة، وتراجع أداء الشركات الألمانية إلى أدنى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث انخفض مؤشر مناخ الأعمال في شهر مارس 2020 إلى «86.1» نقطة، من «96.0» نقطة في شهر فيفري 2020، علما أن المؤشر يستند على استطلاع شمل نحو 9000 شركة، إلى جانب تقلص حجم المبادلات التجارية الخارجية بسبب إجراءات العزل المتخذة وعزوف العديد من الدول على استيراد المنتجات الألمانية، خاصة السيارات مثل مجموعة فولكسفاغن Volkswagen وشركتي دايملر Daimler وبي أم دبليو BMW التي بلغت إيراداتها في سنة 2019م، نحو «530» مليار يورو، وتم إلغاء العديد من الأنشطة الثقافية والمباريات الرياضية والمعارض المهنية وكذلك المؤتمرات السياسية¹⁰.

ومن جانب آخر تضررت الأسواق المالية العالمية كثيرا من تفشي وباء كوفيد 19، حيث سجلت البورصات العالمية إنخفاضا محسوسا في أسهم الشركات التي توقفت عن النشاط إلى ما دون الصفر، على غرار شركات الطيران والشركات البترولية، وإغلاق المجال الجوي كانت صدمة قوية لشركات الطيران، التي أصبحت غير قادرة على مواجهة الأعباء المالية المتراكمة، وانهارت أسعار أسهمها إلى مستويات اقل من المسجلة في أعقاب الأزمة المالية أو هجمات 11 من سبتمبر مثلما يوضح الشكل الموالي:

الشكل 03: انخفاض اسهم خطوط الطيران في بورصات الولايات المتحدة



Source : <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>, (accessed on June 22th, 2020)

هذه الأعباء المالية ستتفاقم إذا ما استمرت عمليات الحجر الصحي لأشهر أخرى، واستنادا لتقديرات الاتحاد الدولي للنقل الجوي IATA، فإن خسائر قطاع الطيران سترتفع من 3 مليارات دولار مع بداية أزمة الوباء إلى 250 مليار دولار مع امتدادها، فضلا عن الخسائر الناجمة عن التكاليف الثابتة المرتبطة بالصيانة، ودفع

أقساط القروض وإيجار الأبنية، وسينجر عن كل هذا فقدان الكثير لعملهم بما يواهي 25 مليون وظيفة على مستوى العالم، معظمها في إقليم آسيا والباسفيك بنحو 11.2 مليون وظيفة، وأقلها في منطقة الشرق الأوسط بنحو 900 ألف وظيفة¹¹.

والجدير بالذكر أن الركود الاقتصادي العالمي أدى إلى تخفيض الطلب على النفط، مما دفع بأسعار هذا الأخير إلى الانخفاض، تزامنا مع فشل مفاوضات أوبك بتخفيض الإنتاج في بداية مارس 2020، إذ تم اقتراح خفض الإنتاج بـ 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من سنة 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك، ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا، إلا أن الرفض الروسي للإقتراح دفع السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى، إلى جانب إعلانها خصومات غير مسبقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية، وكانت النتيجة هبوطا فوريا في الأسعار بنسبة تزيد على 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين، فوصل سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 22.39 دولار للبرميل في جلسة منتصف اليوم في 20 مارس 2020، أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر¹².

2.3 خطط الإنقاذ المالي وآليات التعاطي مع الجائحة عالميا:

لاشك أن الانتشار الواسع للفيروس تسبب في الكثير من الخسائر الاقتصادية على المستوى العالمي، خصوصا إغيار العديد من الأسواق العالمية ودخولها في حالة من الركود الاقتصادي غير المسبوق، وأمام هذا الوضع سارعت حكومات القوى الصناعية الكبرى إلى إقرار حزم الإنقاذ المالي للتخفيف من وطأة الجائحة والعمل على انعاش القطاعات الاقتصادية المتضررة في بلدانها.

فقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن حالة إستنفار قصوى لاتخاذ التدابير اللازمة والمستعجلة لمواجهة وباء كوفيد-19 الذي أودى بحياة أكثر من 120 ألف أوروبي، وتتلخص تلك الإجراءات في النقاط التالية¹³:

- قدم البنك الأوروبي للاستثمار 40 مليار يورو لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- قدم الاتحاد الأوروبي 37 مليار يورو بموجب سياسة التماسك، منها 650 مليون يورو لفرنسا؛
- تخصيص 140 مليون يورو للبحوث الرامية إلى إيجاد لقاح؛
- إمكانية تخصيص 179 مليون يورو لدعم الموظفين المسرحين من وظائفهم والمستقلين؛
- تخصيص أكثر من 125 مليون يورو "للالية الأوروبية للحماية المدنية" (المشاركة في تمويل الرحلات الجوية للعائدين إلى أوطانهم وشراء المعدات)؛
- تقديم أكثر من 3.6 ملايين يورو للمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها؛
- تقديم 500 مليار يورو في إطار رزمة من التدابير الرامية إلى دعم اقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف كل حكومة على حدة، فمثلاً أقرت الحكومة الألمانية تقديم قروض مع ضمانات بإجمالي 550 مليار يورو في أكبر إجراء استثنائي منذ الحرب العالمية الثانية، وهي عبارة عن قروض غير محدّدة السقف من الدولة، مع ضمانات تمنح للشركات التي تواجه انخفاضاً في النشاط أو مشاكل في السيولة، مثل شركات السفر والسياحة، والمطاعم المتضررة، والصناعات التصديرية¹⁴.

أما الحكومة الفرنسية، فأعلنت عن مساعدات بقيمة 45 مليار يورو، لدعم الشركات والموظفين، إلى جانب تخصيص اعتمادات مالية بقيمة 300 مليار يورو لحماية الشركات من الإفلاس، كما أعلنت عن إعفاء الشركات الكبرى من الضرائب، وإعفاء المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من دفع فواتير المياه والكهرباء والغاز والإيجارات¹⁵.

وبعد جدال واسع بين الديمقراطيين والجمهوريين حول مقدار الإعانات اللازمة، وافق مجلس النواب الأمريكي على حزمة إنقاذ بقيمة 2.2 تريليون دولار لتلافي أضرار جائحة كورونا، ويستفيد منها كل من المواطنين والشركات الأمريكية. بالنسبة للمواطنين، سيتم منح إلى غاية 1200 دولار للأفراد، و2400 دولار للأزواج، و500 دولار لكل طفل، في دفعة واحدة يتم إيداعها مباشرة في الحساب المصرفي لمعظم الأشخاص، في حال تقديم إقرارات ضريبية إلكترونية للحكومة الأمريكية لسنتي 2018 و2019، أما بالنسبة للشركات ولا سيما في القطاعات الصناعية التي تضررت من جائحة كورونا، ستعمل الحزمة على دفع رواتب العمال والموظفين لحمايتهم من البطالة، بالإضافة إلى توفير دعم نقدي للشركات الصناعية، ودعم المستشفيات والمؤسسات الصحية الأخرى¹⁶.

وبخصوص الدول النامية، فقد تقرر تخصيص اعتمادات مالية لمواجهة واحتواء أزمه وباء كورونا، خاصة للدول التي تعاني هشاشة اقتصادية وضعفا في أنظمتها الصحية، ويقدر التمويل الطارئ المقدم من صندوق النقد الدولي بحوالي 100 مليار دولار، مع الموافقة على تمويل 60 بلدا منتصف شهر ماي 2020، وهو أمر غير مسبوق، كما تم إنشاء خط جديد للسيولة قصيرة الأجل، واتخاذ تدابير لزيادة التمويل الميسر بمقدار ثلاثة أضعاف، بهدف زيادة موارد الإقراض الجديدة في الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر إلى 17 مليار دولار لمساعدة الإقتصادات الفقيرة¹⁷.

ويضيف ذات المصدر أن صندوق النقد الدولي أجرى تعديلات في قواعد الاستفادة من الصندوق الائتماني لمواجهة واحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، تزامنا مع تخفيف خدمة الديون المستحقة اتجاه الصندوق في محاولة لمساعدة الدول الأعضاء ذات الأوضاع المأسوية، إلى جانب حث الدائنين الثنائيين الرسميين على تعليق مدفوعات السداد المستحقة على أفقر البلدان بالشراكة مع البنك الدولي¹⁸.

4. الاستراتيجيات المنتهجة لتعزيز الأمن الاقتصادي العربي أمام جائحة كورونا:

1.4 الأبعاد المختلفة لتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العربي:

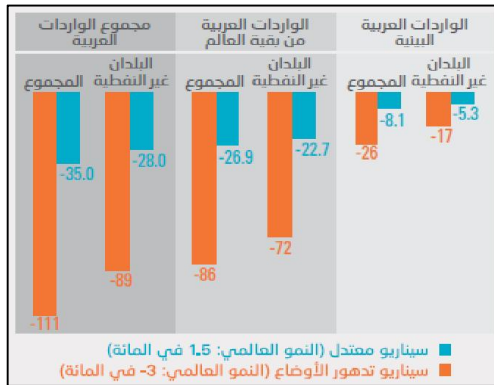
الجدير بالذكر أن جلّ الاقتصاديات العربية ذات صبغة ريعية، أي تعتمد بشكل شبه كلي على عائدات النفط والمواد الأولية، ولذا فإن أي خلل في الأسواق العالمية لتلك السلع سيكون ذا نتائج وخيمة على الأمن الاقتصادي للمنطقة. وبالتالي يمكن القول أن الدول العربية تعرضت لصدمة مزدوجة، الأولى بسبب جائحة كورونا والأخرى نتيجة الانهيار غير المسبوق وغير المتوقع لأسعار النفط.

ووفقاً لتقرير صندوق النقد العربي، فإن تداعيات انتشار فيروس كورونا على المنطقة العربية ستتجلى من خلال عدة قنوات، نظراً لانفتاح الاقتصادات العربية، خاصة منطقة الخليج، على الاقتصاد العالمي وارتباطها الوثيق بالأسواق المالية العالمية، ولعل أهم تلك القنوات هي¹⁹:

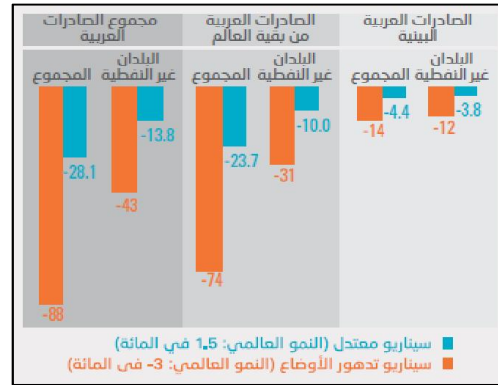
أولاً. تعرّض صادرات الدول العربية بسبب تراجع الطلب العالمي بما لا يقل عن 50%، وينسحب الأثر على كل من الدول المصدرة والمستوردة، وقد زاد من حدّة الآثار السلبية تعطلّ النشاط الاقتصادي في الصين، أكبر الشركاء التجاريين للدول العربية وتستحوذ على 65% من صادراتها النفطية.

والشكلاان المواليان يبرزان مدى الانخفاض الحاصل في دفتي الميزان التجاري العربي للفترة من جانفي إلى منتصف مارس 2020.

الشكل رقم 05: اثر كوفيد-19: تراجع الواردات العربية (مليار دولار)



الشكل رقم 04: اثر كوفيد-19: تراجع الصادرات العربية (مليار دولار)



المصدر: الاسكوا، آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمم المتحدة، رقم مرجعي E/ESCWA/2020/Policy Brief.6 ص 2.

وبالتالي فإن تعافي الصادرات يبقى مرهون بالاحتواء الفعلي للوباء، وعودة القطاعات الإنتاجية إلى سابق عهدها، أو على الأقل وقوع السيناريو الأول بأن يحدث انخفاض بسيط في النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 1.5% حسب ما هو ظاهر في الشكلين 04 و 05.

ثانياً. تضرر الدول العربية جراء التوقف الجزئي أو الكلي للإنتاج المحلي في عدد من القطاعات الإقتصادية من أهمها السياحة والنقل والتجارة المحلية والبنية، فضلاً عن الصناعات التحويلية، حيث تساهم هذه الفروع مجتمعة بنسبة 40% في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً. استمرار الإجراءات الاحترازية ضد كورونا سيعمّق الفجوة بين الطلب والمعرض النفطي، مما يعني انخفاض أكبر أسعار النفط إلى نهاية سنة 2020، الأمر الذي قد يُؤثر على قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يُساهم بنحو 53% من القيمة المضافة لقطاعات الإنتاج السلي في الدول العربية، وبنحو 27% من إجمالي الناتج للدول العربية. علاوة على تأثيره على الإيرادات النفطية المسؤولة في عدد من الدول المصدرة للنفط سواء بشكل مباشرة أو غير مباشر عن حفز النشاط في القطاع غير النفطي.

رابعاً. تأثر الدول العربية المستوردة للنفط من تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي في ظل انخفاض محتمل لمستويات التصدير نتيجة انتشار فيروس كورونا، ولتحويلات العاملين في الخارج التي تُساهم بنسب تفوق 10% من الناتج في بعض هذه الدول، وهو ما قد يُؤلّد ضغوطات على العملات المحلية بالنسبة للدول التي ترتبط بنظم أسعار صرف مرنة، وبالتالي الرفع من كلفة سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي.

خامساً. ضغوطات على الموازنات في الدول العربية كمحصلة لمجموعة من العوامل التي تتمثل في تراجع متوقع للإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط، ولالإيرادات الضريبية في الدول المستوردة له، في الوقت الذي يفرض فيه انتشار الفيروس تحديات تتعلق بضرورة استجابة الحكومات السريعة بزيادة مستويات الإنفاق العام الموجه لدعم القطاعات الصحية ولضخ المزيد من التمويل لتخفيف الأثر الاقتصادي ودعم القطاعات والفئات المتضررة.

سادساً. استفحال شبح البطالة الناجمة عن الظروف الإقتصادية السالفة الذكر، مثل البطالة الناتجة عن تأثر القطاع السياحي بفيروس كوفيد-19، حيث أن كل فرصة عمل مباشرة به مولدة لـ 5 فرص عمل غير مباشرة في بعض الدول العربية التي تُمثل واجهات سياحية عالمية، ويسهم بمعدلات تتراوح ما بين 12 إلى 19% من الناتج المحلي الإجمالي.

سابعاً. التأثيرات السلبية للوباء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو ثلث فرص العمل المولدة في القطاع الرسمي.

تُبين القنوات السبع لتأثير كورونا على الاقتصاديات العربية مدى خطورة الأزمة الوبائية إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، ولم يتمكن الخبراء من التوصل إلى علاج مناسب للوباء قبل نهاية العام الحالي، فالإقتصاديات العربية هي جزء لا يتجزأ من الدول المتخلفة التي تعاني في الأصل من اختلالات هيكلية وعجز في الموازنات وضعف في البنية الإقتصادية لبلدانها.

فالأعباء المالية جد مخيفة، فانخفاض النفط أدى إلى خسارة المنطقة العربية لإيرادات نفطية قيمتها الصافية 11 مليار دولار تقريباً، وذلك في الفترة من جانفي إلى منتصف مارس 2020، وإذا ظلت أسعار النفط على حالها، فستخسر المنطقة 550 مليون دولار تقريباً كل يوم، كما أن خلال الفترة ديسمبر 2019/ مارس 2020 تكبدت الشركات في المنطقة العربية خسائر فادحة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار، أي ما يعادل 8% من إجمالي ثروة المنطقة، اضم إلى ذلك توقعات ارتفاع البطالة بـ 1.2 نقطة بعد أن يفقد ما يقرب من 1.7 مليون شخص لوظيفته²⁰.

1.3 التدابير المتخذة للتصدي للوباء وتخفيف الاقتصاد في الدول العربية:

في ظل الحالة الوبائية التي يعيشها العالم، وتأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، سارعت حكومات الدولة العربية إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة للتخفيف من الآثار السلبية لفيروس كورونا، وتختلف هذه الاستجابة من دولة إلى أخرى، تبعاً لاختلاف تضررها من الوباء، لكن العامل المشترك بين تلك الدول هو أن جميع الأغلفة المالية المخصصة لمجابهة الوباء كانت تحذف إلى تحقيق 5 نقاط أساسية²¹:

1. تعزيز نظم الحماية الاجتماعية لتشمل أكبر قدر من المستفيدين في مجال التحويلات المالية والمعونات الغذائية ومنح البطالة وغيرها؛
 2. إعفاء أو تمديد سداد الديون والمستحقات المالية، وإعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من الضرائب؛
 3. مساندة المؤسسات المتضررة جراء الأزمة الوبائية لحمايتها من الإفلاس أو تسريح العاملين بها، من خلال تمديد آجال سداد القروض أو اشتراكات الموظفين في الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي، وإتاحة الإعفاءات الضريبية وضمان صب الرواتب للموظفين؛
 4. تقديم قروض بدون فوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحرف؛
 5. زيادة الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الصحية وهياكل الإستجابة لحالات الطوارئ.
- أما عن الهيكل العامل لحزم الإنقاذ المخصصة فيمكن إعطاء بعض النماذج العربية في الجدول التالي:
- الجدول رقم 02: حزم الدعم المالي والتدابير المتخذة للتخفيف من تداعيات كورونا في عينة من الدول العربية

الدولة	الاعتمادات المالية	التدابير المستهدفة
الأردن	550 مليون دينار اردني	- خفض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة؛ - دعم وتمويل القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - دعم الشركة الأردنية لضمان القروض؛ - رفع نسبة التغطية التأمينية لبرامج ضمان المبيعات المحلية.
الإمارات	256 مليار درهم	- تخفيض معدل الفائدة لشهادات الإيداع المصدرة لأسبوع واحد؛ - تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية والمراجحات؛

فيروس كورونا: تأزم الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المواجهة

		- منح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان؛ - تخفيض متطلبات الاحتياطيات للودائع تحت الطلب لجميع البنوك.
البحرين	2.3 مليار دينار بحريني	- خفض سعر الفائدة على الودائع؛ - خفض معدل فائدة البنك المركزي على بنوك قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض.
السعودية	50 مليار ريال سعودي	- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج تأجيل الدفعات؛ - دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجزئة الإلكترونية؛ - دعم الشركات المتأثر من الإجراءات الاحترازية في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
الجزائر	غير محددة	- توفير جميع المواد الغذائية لمحاربة الندرة ومعاقبة المضاربين؛ - تسهيل جمركة المواد الغذائية المستوردة؛ - إقرار عطلة لـ 50% من الموظفين مع الاحتفاظ بروتينهم وتشغيل فقط العاملين في المصالح الحيوية الضرورية.
الكويت	10 ملايين دينار كويتي	- تبني سياسات تيسيرية مثل تخفيض سعر الخصم وأسعار الفائدة؛ - تخفيض تكاليف الإقراض لجميع القطاعات الاقتصادية؛ - المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.
تونس	2500 مليون دينار تونسي	- حماية الأفراد والأشخاص من التأثيرات السلبية لكورونا؛ - مساعدات لفائدة العمال المحليين على البطالة؛ - دعم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة.
المغرب	10 ملايين درهم	- تخفيض أسعار الفائدة في البنوك؛ - تغطية النفقات الطبية؛ - دعم القطاعات الاقتصادية خاصة الأكثر تضررا مثل السياحة.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى :

- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 11، أبريل 2020، الإمارات العربية ، ص 49-50.
- يونس بورنان، الجزائر تتخذ 3 إجراءات اقتصادية لمواجهة كورونا، موقع العين الإخبارية، على الرابط التالي: <https://al-ain.com/article/algerian-economy-corona> تاريخ الاطلاع 2020/06/22.
- مراسلو الجزيرة نت، ماذا قدمت الحكومات العربية؟.. تحقيق للجزيرة نت عن الأوضاع المالية للعمال في ظل كورونا، موقع الجزيرة الإعلامية، على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/4/2> 2020/06/22
- باقي الدول العربية مثل مصر، قطر، لبنان، وفلسطين... وغيرها قد سلكت نفس المسلك بإقرار أرصدة مالية لدعم القطاعات الاقتصادية المتضرر ومساندة الفئات الهشة وتعزيز القطاع الصحي.

4. الخاتمة:

- وختاماً يمكن القول أن فيروس كورونا قد خلّف وسيخلف أضراراً جسيمة على الإقتصاديات العربية ما لم يتم التوصل إلى علاج فوري للفيروس، فقد رأينا مدى الخسائر الناجمة عن إنتشار الفيروس عالمياً وعربياً، وزاد من حدة الخسائر الانهيار غير المسبوق لأسعار النفط، والذي يعتبر المورد الرئيس للدخل في جلّ الدول العربية.
- فالتكلفة الإقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية تجلّت في العديد من النواحي كتراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع حجم البطالة وتعطّل القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي اقتضى اتخاذ جملة من التدابير الإستعجالية للتخفيف من الآثار السلبية للوباء تمحورت أساساً حول تقديم القروض، ودعم المؤسسات المتضررة، وإعانة الفئات الهشة وتعزيز هياكل الرعاية الصحية، ولذا نوصي في نهاية البحث بما يلي:
- الحاجة إلى التفكير بجدية في السبل الكفيلة بالتنوع الاقتصادي وفكّ الارتباط بالعقلية الريعية، كتعزيز ومراقبة المشاريع الصغير والمتوسطة، الاهتمام أكثر بالاستثمار الزراعي والصناعي.
 - الاهتمام أكثر بمجالات البحث العمي والتطوير الخاصة بالفيروسات والأوبئة والرعاية الصحية عموماً، من خلال إقامة مختبرات علمية بمواصفات عالمية، واستغلال الكفاءات العربية في المجال المنتشرة في جميع أنحاء العالم
 - ضرورة تنسيق الجهود الإقليمية بين الدول العربية لتدعيم الإنتاج العربي ومجالات البحث العلمي والتطوير والإبداع الفكري والرفع من مستويات التجارة البينية.
 - التفكير جدياً في إنشاء صناديق إقليمية لمساندة البلدان العربية الضعيفة في الأوقات العصيبة.
 - توحيد الجهود لخدمة المصالح المشتركة للدول العربية ونبذ كل أشكال الخلاف والصراعات التي لا طائل من ورائها، وإحلال السلم والأمان وحفظ كرامة الإنسان العربي.

5. الهوامش:

- ¹ منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مقال منشور على الموقع: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses> تاريخ الاطلاع 2020/06/20.
- ² محمد ويدوس سيمبو البوغيسي الازهري، عواصف الأوبئة القاتلة من الطاعون إلى فيروس كورونا Covid-19 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2020)، ص35.
- ³ ليث عدال، في ساعة كورونا (القاهرة: بيلومانيا للنشر والتوزيع، 2020)، ص09.
- ⁴ أسامة أبو ارشيد، جائحة كورونا بين نظريات المؤامرة ووجودها، العربي الجديد، العدد 2027، السنة السادسة، الجمعة 20 مارس 2020، ص14.
- ⁵ فرنسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص6.

⁶ International Monetary Fund. **Prolonged uncertainty weighs on Asia's economy** - IMF country focus, October 22nd, 2019. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/10/18/na102319-prolonged-uncertainty-weighs-on-asias-economy>, (accessed on June 20th, 2020)

⁷ Keyu Jin, **China's Ascent**, Finance & Development, June 2019, Vol. 56, N°. 2, P36.

⁸ Group of Seven أو مجموعة السبع: هي هيئة دولية تأسست سنة 1975 وتضم الدول الصناعية الكبرى كندا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، الموسوعة الحرة، على الرابط (https://en.wikipedia.org/wiki/Group_of_Seven, (accessed on June 20th, 2020)

⁹ هاني عبد اللطيف، آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 24 مارس 2010، ص ص2-4.

¹⁰ أحمد حمود السعدون، أضواء على الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، يومية أخبار الخليج، العدد 15430، الأحد 21 يونيو 2020، البحرين، على الموقع <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1206775> 2020/06/21

¹¹ عبد الحافظ الصاوي، ملايين الوظائف ومليارات الدولارات.. بالأرقام هذا ما ستخسره شركات الطيران في أزمة كورونا، مقال منشور على موقع الجزيرة على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/4/14> تاريخ الاطلاع 2020/06/22

¹² رباح ارزقي وها نغوين، التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانحيار أسعار النفط، مقال منشور على موقع البنك الدولي، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices> تاريخ الاطلاع 2020/06/22

¹³ <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere-et-son-reseau/actualites-et-evenements-du-ministere/informations-coronavirus-covid-19/article/la-solidarite-europeenne-face-au-covid-19>, (accessed on June 23th, 2020)

¹⁴ أحمد حمود السعدون ، المرجع السابق.

¹⁵ <https://www.bbc.com/arabic/interactivity-52174371>, (accessed on June 22th, 2020)

¹⁶ أحمد حمود السعدون ، المرجع السابق.

¹⁷ Kristalina Georgieva, **Beyond the Crisis**, Finance & Development, June 2020, Vol. 57, N°2, P10

¹⁸ Ibid

¹⁹ صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 11، أبريل 2020، الإمارات العربية، ص ص15-16.

²⁰ الإسكوا، فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، الأمم المتحدة، رقم مرجعي E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.1 ص ص1-2.

²¹ الإسكوا، إستجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا، الأمم المتحدة، رقم مرجعي: 20-00114 - E/ESCWA/2020/INF.3، ص4.

6. قائمة المراجع:

الكتب:

- محمد ويدوس سيمبو البوغيسي الازهري، عواصف الأوبئة القاتلة من الطاعون إلى فيروس كورونا Covid-19 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2020).
- ليث عدال، في ساعة كورونا (القاهرة: بيلومانيا للنشر والتوزيع، 2020).
- فرنسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)

الدوريات:

- أسامة أبو ارشيد، جائحة كورونا بين نظريات المؤامرة ووجودها، العربي الجديد، العدد 2027، السنة السادسة، الجمعة 20 مارس 2020

التقارير:

- هاني عبد اللطيف، آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 24 مارس 2020.
- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 11، أبريل 2020، الإمارات العربية
- الإسكوا، فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، الأمم المتحدة، رقم مرجعي E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.1
- الإسكوا، إستجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا، الأمم المتحدة، رقم مرجعي: 20-00114 - E/ESCWA/2020/INF.3
- الإسكوا، آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات العربية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، الأمم المتحدة، رقم مرجعي E/ESCWA/2020/Policy Brief.6

المواقع الإلكترونية:

- أحمد حمود السعدون، أضواء على الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، يومية أخبار الخليج، العدد 15430، الأحد 21 يونيو 2020، البحرين، على الموقع <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1206775> 21/06/2020
- عبد الحافظ الصاوي، ملايين الوظائف ومليارات الدولارات.. بالأرقام هذا ما ستخسر شركات الطيران في أزمة كورونا، مقال منشور على موقع الجزيرة على الرابط <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/4/14> تاريخ الاطلاع 2020/06/22
- رباح ارزقي وها نغوين، التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا واختيار أسعار النفط، مقال منشور على موقع البنك الدولي، على الرابط <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices> 2020/06/22
- منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مقال منشور على الموقع : <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses> تاريخ الاطلاع 2020/06/20

- يونس بورنان، الجزائر تتخذ 3 إجراءات اقتصادية لمواجهة كورونا، موقع العين الإخبارية، على الرابط: <https://al-ain.com/article/algerian-economy-corona> تاريخ الاطلاع 2020/06/22.

المراجع الأجنبية:

- Kristalina Georgieva, **Beyond the Crisis**, Finance & Development, June 2020, Vol. 57, N°2.
- Keyu Jin, **China's Ascent**, Finance & Development, June 2019, Vol. 56, No. 2.
- International Monetary Fund. **Prolonged uncertainty weighs on Asia's economy - IMF country focus**, October 22nd, 2019. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/10/18/na102319-prolonged-uncertainty-weighs-on-asias-economy>, (accessed on June 20th, 2020)
- <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/le-ministere-et-son-reseau/actualites-et-evenements-du-ministere/informations-coronavirus-covid-19/article/la-solidarite-europeenne-face-au-covid-19>, (accessed on June 23th, 2020)
- <https://www.bbc.com/arabic/interactivity-52174371>, (accessed on June 22th, 2020)
- <https://elaph.com/coronavirus-statistics.html>, (accessed on June 20th, 2020)
- <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>, (accessed on June 22th, 2020)